الصباح الاقتصادية 12
العدد 3548 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 20 ربيع الآخر 1441 - الموافق 17 ديسمبر 2019
Tuesday 17 December 2019 - No.3548 - 12 th Year

الباب مفتوح لانضمام منتجين آخرين من خارج «أوبك بلس»

الغيص: «الميثاق الجديد» لخفض الإنتاج مسؤولية مشتركة لـ 24 دولة

- القرار جاء لحفظ الاستقرار في سوق النفط العالمية وستجري مراجعته في اجتماعات 5 و6 مارس المقبل
- استثناء مكثفات الغاز الروسية من حساب الحصص سيساهم كثيرا في دعم تعميق الخفض

هيثم الغيص

- توقعات بارتفاع الطلب على نفط أوبك خلال 3 الى 5 سنوات المقبلة ليصل 39 مليون برميل يوميا في 2040
- التحديات التي تواجهها أوبك هي توعية نشطاء البيئة في العالم بشأن مخاوفهم حول ظاهرة التغير المناخي

أعلن محافظ الكويت لدى منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص توقيع ميثاق التعاون طويل المدى بين المنظمة وحلفائها العشرة بقيادة روسيا في خطوة تهدف إلى دفع آفاق التعاون بين الجانبين.

وقال الغيص عقب عودته من فيينا حيث شارك في اجتماعات (أوبك) و(أوبك بلس) التي أقرت واحدا من أعمق تخفيضات انتاج النفط بالتحالف الذي يضم 24 بلدا ان الميثاق الجديد الذي وقع اثناء اجتماعات تحالف (أوبك بلس) الاخيرة يبنى على ما تحقق خلال السنوات الثلاث الاخيرة.

واضاف ان ميثاق التعاون طويل المدى يعتبر «آلية لضمان استمرار التعاون بين الاوبك والمنتجين من خارجها في مجالات تتعدى الحفاظ على التوازن في سوق النفط العالمية» مشيرا الى أن «الباب مفتوح لانضمام منتجين آخرين من خارج أوبك بلس للميثاق الجديد».

وأشار إلى أهمية الالتزام بالحصص المقررة في اتفاق تعميق خفض الانتاج الأخير بنصف مليون برميل يوميا لتحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية لافتا إلى أن القرار جاء لدرء تخمة جديدة في المعروض.

وشدد الغيص وهو عضو اللجنة الفنية لمتابعة اتفاق خفض الانتاج وممثل الكويت فيها على أهمية التزام الدول الأطراف بتعهداتها لنجاح الاتفاق في خفض التخمة مشيرا إلى «تعهدات جديدة قدمتها الدول التي لم تلتزم بقرار الخفض السابق بانها ستلتزم بالخفض الجديد».

ولفت الى انه «لا تستطيع ثلاث او اربع دول فقط تحمل مسؤولية الخفض منفردة بل هي مسؤولية مشتركة ل 24 دولة».

ونجحت الكويت والسعودية والامارات في قيادة دول (أوبك بلس) في 6 ديسمبر الجاري لإقرار التعميق التاريخي في اجتماعات «ماراثونية» استمرت على مدى 12 ساعة.

واوضح الغيص أن معظم توقعات 2020 كانت تشير لارتفاع في معروض النفط بمقدار 2ر2 مليون برميل يوميا مقابل ارتفاع الطلب ب 1ر1 مليون برميل يوميا مشيرا إلى ان نصف هذا المعروض من النفط الصخري والباقي من البرازيل وبحر الشمال ومنتجين آخرين واضاف «لولا تعميق الخفض لأضيف 63 مليون برميل إضافي للمخزون خلال الربع الاول».

واشار الى ان القرار يستهدف الربع الاول حيث أعلى معدلات ركود الطلب خلال العام بالنظر إلى صيانة المصافي وبناء المخزون خلال تلك الفترة مما يضغط كثيرا على الطلب.

واوضح الغيص ان التوقعات أشارت لزيادة كبيرة في بناء المخزون تتراوح ما بين 600 الى 700 الف برميل يوميا خلال الربع الاول بشكل رئيسي بسبب الانتاج من خارج أوبك بلس و«إذا دخلنا السنة ولدينا مخزون كبير سيكون الربع الثاني صعبا».

وذكر ان القرار جاء لحفظ الاستقرار في سوق النفط العالمية وستجري مراجعته في اجتماعات 5 و6 مارس المقبل لتحديد نتائجه وآثاره على السوق بعد دراسة التطورات الاقتصادية خلال تلك الفترة خاصة الخلاف التجاري الامريكي – الصيني وتطورات ملف انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب لبقية العام.

وافاد بان قرار تعميق الخفض راعى جميع السيناريوهات كان يكون النمو العالمي عند مستوى 3 في المئة أو اقل وجميع احتمالات باقي للملفات المؤثرة في حركة التجارة الدولية «ليبقى في النهاية الاتفاق على الأرقام المعينة التي تقود للقرار المناسب».

وحول انعكاسات ذلك على الاسعار قال الغيص «ان اوبك وحلفاءها لا يستهدفون سعرا محددا بل نهدف فقط ان يكون المخزون العالمي من النفط عند مستويات مريحة اي عند معدل الخمس سنوات الماضية».

وأضاف ان «السعر يحدده البائع والمشتري وليست الدول وتوجد بورصات للنفط في لندن وفي نيويورك يجري فيها يوميا تحديد السعر وأوبك لا تستهدف نطاقا سعريا بعينه وهذه نقطة مهمة جدا».

وكان (بنك أوف أمريكا) قد أشار في أحدث توقعاته إلى أن «التزاما قويا» من جانب دول (أوبك بلس) قد يرفع سعر النفط إلى 70 دولارا للبرميل قبل نهاية الربع الأول 2020.

ودحض الغيص التحليلات الدولية التي أشارت إلى أن التعميق الجديد يعد «مخاطرة» من أوبك خاصة إذا لم تستجب الاسواق التي قد لا تكترث بالمنظمة بعد ذلك وقال ان من اهم عناصر سوق النفط اليوم هي (الاوبك بلس) التي تنتج حوالي 45 مليون برميل يوميا أي نصف الانتاج العالمي تقريبا».

واشار في الوقت ذاته إلى أن التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية «خارج نطاق سيطرة هذا التحالف» مضيفا انه «توجد مخاطرة لكنها ستكون اكبر لو لم يتخذ هذا القرار».

ولفت إلى أن استثناء مكثفات الغاز الروسية من حساب الحصص سيساهم كثيرا في دعم تعميق الخفض لان الطلب يرتفع على المكثفات داخل روسيا خلال فصل الشتاء وليست للتصدير.

وحول آفاق اجتماع مارس المقبل قال الغيص إن كل الاحتمالات مطروحة موضحا انه «من السابق لاوانه التكهن بما سيحدث وان كل ذلك سيعتمد على بيانات العرض والطلب آنذاك ومدى التزام الدول بالاتفاق الحالي» وان الكويت تدعم القرار الجماعي.

وتوقع ان تزيد حصة الاوبك على حساب النفط الصخري والمنتجين الأخرين مع بدء التباطؤ في نموه بعد الطفرة التي شهدها خلال الاعوام الماضية مبينا ان «الامر بالنهاية يخضع للعرض والطلب ونفوط الاوبك هي الأقل في كلفة الإنتاج».

واوضح انه «رغم ذلك لا نزال حذرين خاصة في ضوء التوقعات التي تشير إلى نمو بنحو 2ر2 مليون برميل يوميا للعام المقبل ووجود منتجين كبار خارج التحالف مثل كندا والنرويج والبرازيل».

وبين الغيص أن تحالف (أوبك بلس) دوره الموازنة بين العرض والطلب للحيلولة دون بناء مخزون يؤدي لانهيار الاسواق كما حدث في 2014 لافتا الى ان هذا الانهيار تعدت آثاره المنتجين واضر بمستقبل الصناعة النفطية مما دفع الكثير من الشركات للتوقف عن الاستثمار فيها.

واشار الغيص الى ان «هذا الامر خطير على الاقتصاد العالمي نفسه الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط الذي يشكل نحو 33 بالمئة من مزيج الطاقة العالمي اليوم من النفط وإذا ما اضفنا الغاز سيصل ذلك إلى نحو 55 في المئة».

ولفت الغيص وهو ايضا المسؤول عن ادارة البحوث التسويقية في مؤسسة البترول الكويتية الى ان انتاج النفط الصخري يمثل التحدي الابرز أمام اوبك على المدى المتوسط حتى مع التباطؤ في نموه.

وتوقع ان البقاء في هذه المنافسة لنفوط الاوبك رغم الطفرة في تكنولوجيا الانتاج الصخري وزيادة قدرة منتجي النفط الصخري على التكيف مع بيئة اسعار منخفضة «لكن بالمقارنة مع نفط دول الخليج مثلا لا يزال الفارق كبيرا».

كما توقع ارتفاع الطلب على نفط أوبك خلال الـ3 الى 5 سنوات المقبلة ليصل في عام 2040 إلى 39 مليون برميل يوميا مقارنة ب نحو 29ر5 مليون برميل يوميا حاليا أي بارتفاع حوالي 10 ملايين برميل يوميا.

وقال ان ذلك سيكون على حساب المنتجين الاخرين مضيفا ان «الطلب على نفوط أوبك هو الذي سيبقى وينمو مستقبلا وهذا سيتزامن مع تراجع في انتاج النفط الصخري وهذا ما بدأت تظهره تراجع وتيرة النمو مؤخرا.

واوضح ان النفط الصخري لا يمثل تحديا لاوبك فقط بل للصناعة النفطية بوجه عام لأن آلية الإنتاج غير منظمة ولا يوجد من يتحكم بالانتاج رغم أنه مؤخرا دخلت شركات كبرى مثل (شيفرون) و(اكسون موبيل) لهذا المجال.

واشار الى ان «النفط الصخري سيبقى تحديا لنفوط أوبك خلال السنوات الخمس المقبلة».

واوضح ان روسيا شريك للاوبك وليست منافسا وهي مستفيدة من اتفاق (أوبك بلس) الجديد وأن «الالتزام الروسي حاليا جيد جدا وموسكو قدمت وعودا بالالتزام بنسبة 100 في المئة» مشيرا إلى ان استثناء المكثفات من الخفض الروسي سيساعدهم في الالتزام بالاتفاق.

واكد الغيص انه لا أساس لما يتردد عن نهاية عصر النفط او بلوغ ذروته قائلا «سيظل النفط والغاز من الركائز الاساسية لامداد العالم بالطاقة».

وكانت مجلة (ذي اكونوميست) البريطانية قد ذكرت مؤخرا نقلا عن وكالة الطاقة الدولية أنه بحلول عام 2040 ستزيد الطاقة المستمدة من الشمس والرياح بحوالي خمسة أضعاف لتشكل 7 في المئة من إجمالي مزيج الطاقة العالمي لكنها استدركت ان تلك المصادر لن تنجح في أن تكون بديلا للوقود الاحفوري الذي ينتج الطاقة دون انقطاع.

وعقب الغيص على ذلك بالقول بانه «هذا يتماشى تقريبا مع توقعات أوبك بان نسبة الطاقة المتجددة ستكون ما بين 7 – 10 بالمئة من مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2040».

واضاف «نؤمن جميعا في أوبك بانه لا يمكن مستقبلا الاعتماد على مصدر وحيد للطاقة وهو النفط والغاز فالعالم سينمو أكثر وسيحتاج جميع أنواع مصادر الطاقة ومن بينها النفط بشكل رئيسي».

وبين انه من التحديات التي تواجهها أوبك هي توعية نشطاء البيئة في العالم بشأن مخاوفهم حول ظاهرة التغير المناخي والعمل على توعيتهم بان النفط ليس مضرا إذا استخدم بالطريقة الصديقة للبيئة.

وتابع «وجهنا في مجلس محافظي الاوبك سكرتارية المنظمة بضرورة إطلاق حملة إعلامية للتواصل مع نشطاء البيئة وتوعيتهم بدور النفط وأهميته في النمو الاقتصادي العالمي».

وعندما يدخل التعميق الجديد حيز النفاذ مطلع يناير المقبل ستبلغ حصة الاوبك فيه 372 الف برميل يوميا وحلفائها 131 ألف برميل يوميا ليبلغ الاجمالي 503 الف برميل يوميا وبذلك يرتفع الخفض الاجمالي من 1ر2 إلى 7ر1 مليون برميل يوميا.

وتعد السعودية أكبر المتعهدين من أوبك بالخفض الجديد ب 167 الف برميل يوميا تليها الإمارات ب 60 الف برميل يوميا فالكويت ب 55 الف برميل يوميا ثم العراق ب 50 الف برميل يوميا ومن حلفاء اوبك تأتي روسيا ب 70 الف برميل يوميا تليها المكسيك ب 18 الف برميل يوميا بينما استثنيت فنزويلا وإيران وليبيا وهي الدول التي تعاني إما من عقوبات أو اضطرابات أمنية واقتصادية.

ولم تنتظر اسعار النفط دخول اتفاق (أوبك بلس) حيز النفاذ وسجلت ارتفاعا للعقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت ب 4ر0 في المئة إلى 64 دولارا للبرميل وما يبقى الآن هو الالتزام الصارم بحصص الانتاج كي يتمكن الاتفاق الجديد من كبح جماح التخمة في المعروض من الخام.

ترقباً للترقية المتوقعة على مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة

«التفاؤل» يهيمن على البورصة رغم تباين المؤشرات

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض للمؤشر العام 5ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6150ر4 نقطة بنسبة 0ر09 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 166ر9 مليون سهم تمت من خلال 7424 صفقة نقدية بقيمة 39ر8 مليون دينار كويتي (نحو 131ر3 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 10ر7 نقطة ليصل الى مستوى 4837ر7 نقطة بنسبة 0ر22 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 101ر4 مليون سهم تمت عبر 3487 صفقة نقدية بقيمة 8ر7 مليون دينار (نحو 28ر7 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الاول 13ر3 نقطة ليصل لمستوى 6814ر9 نقطة بنسبة 0ر02 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 65ر5 مليون سهم تمت عبر 3937 صفقة بقيمة 31ر09 مليون دينار (نحو 102ر5 مليون دولار).

وكانت شركات (تجارة) و(كامكو) و(كويت ت) و(مراكز) و(ايفا فنادق) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (اهلي متحد) و(الدولي) و(عقارات ك) و(بيتك) و(خليج ب) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (الراي) و(اسمنت ابيض) و(السورية) و(الديرة) و(فجيرة ا) الاكثر انخفاضا.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.

وقال اقتصاديون كويتيون ان تعاملات بورصة الكويت تشهد حالة من التفاؤل ترقبا للترقية المتوقعة للبورصة يوم الخميس المقبل من قبل مؤسسة (مورجان ستانلي) على مؤشر (ام اس سي اي) للاسواق الناشئة.

واضاف هؤلاء الاقتصاديون ان ثمة شركات مدرجة في السوق الاول ستحظى خلال الفترة الحالية بتداولات كبيرة ما سينعكس ايجابا على المؤشرات العامة المتعلقة بالكميات وقيم التداولات.

واوضح رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات الكويتية محمد النقي ان بورصة الكويت تمر حاليا بظروف موائية لتثبوا مكانة عالمية نظرا للمسار الايجابي الذي تشهده عبر حزمة الاجراءات التي تنفذها هيئة اسواق المال والتي تحمل خطوات ايجابية.

واضاف النقي ان ادارة البورصة التي تعمل بروح القطاع الخاص امامها الكثير من المهام للمزيد من الترقيات الضرورية لاي سوق مالي لاسيما جذب المزيد من الشركات للادراج في السوق مثل الشركات العائلية والنفطية الحكومية ما يصب في مصلحة السوق بصفة عامة والشركات المدرجة.

واشار الى اهمية الترويج لبورصة الكويت عبر سن المزيد من التشريعات التي من شانها تشجيع المستثمر الاجنبي على مضاعفة استثماراته في البورصة.

من جهته قال مستشار شركة ارزاق كابيتال صلاح السلطان انه في حال ادراج بورصة الكويت بمؤشر (ام اس سي اي) للأسواق الناشئة ستشهد البورصة المزيد من ضخ السيولة ما يعد دلالة على حسن سير الهيكل التنظيمي لشركة بورصة الكويت بعد تولي القطاع الخاص ادارة دفة تنظيم السوق.

واوضح السلطان ان هذه السيولة ستستهدف العديد من الشركات المدرجة خاصة القيادية في السوق الاول ومنها اسهم المصارف وشركات الخدمات اللوجستية والاتصالات.

من جانبه رأى رئيس جمعية المتداولين محمد الطراح ان تعاملات بورصة الكويت باتت تشهد زخما كبيرا في معظم القطاعات ما يعني الانتعاش والظفر بارباح مضاعفة وكل ذلك يصب في مصلحة المتعاملين بصورة مباشرة.

واضاف الطراح انه في حال الاعلان رسميا على ادراج السوق ضمن مؤشر (ام اس سي اي) الأسواق الناشئة الخميس المقبل ستكون خطوة من شأنها تعزيز مكانة البورصة لتحذو نحو البورصات العالمية ما يساعد في تحقيق رؤية الكويت للتحول الى مركز مالي اقليمي.

وكانت مؤسسة (فوتسي راسل) اعادت تصنيف الكويت كسوق ثانوية ناشئة في سبتمبر 2017 ونفذ ذلك على مرحلتين في سبتمبر وديسمبر 2018.

وبعد انضمام بورصة الكويت لمؤشر (فونسي راسل) للاسواق الناشئة أعلنت مؤسسة (ستاندرد اند بورز) ترقية بورصة الكويت في ديسمبر 2018 لتدخل البورصة الكويتية الى المؤشرات الرئيسية العالمية بتصنيف الاسواق الناشئة في سبتمبر 2019.

وكانت مؤسسة (مورغان ستانلي) لاسواق اوروبا واستراليا والشرق الأقصى المعروف اختصارا ب (إس إم سي آي) قد قررت ترقية الكويت إلى الاسواق الناشئة ولكن بشرط استيفاء معيارين قبل نوفمبر 2019.

وكان المعيار الاول هو تعديل هياكل الحسابات المجمعة عبر توسيع نطاقه ليشمل المستثمرين الاجانب اما المعيار الثاني فيتعلق بالسماح بعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الاجانب.

جلسة متباينة للبورصة

«بيتك» يطلق حملة «رحلة 18 مليون ميل تبدأ ببطاقة»

أطلق بيت التمويل الكويتي "بيتك"، حملة "رحلة 18 مليون ميل تبدأ ببطاقة" الخاصة بحاملي بطاقات "بيتك" نادي الواحة ماستركارد مسبقة الدفع، والتي أطلقها بالتعاون مع مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ونادي الواحة.

وقال نائب مدير عام البطاقات المصرفية للمجموعة في "بيتك" نمر ياسين، أن إطلاق هذه الحملة يأتي استمرارا لحملتي "رحلة 6 ملايين ميل تبدأ ببطاقة"، و"رحلة 12 مليون ميل تبدأ ببطاقة" السابقتين اللتين أطلقهما "بيتك" وحققتا نجاحا ملموسا، وترحيبا كبيرا من العملاء.

وأشار ياسين الى أن الحملة تستمر على مدار 3 شهور حتى 12 مارس من العام القادم 2020، وتتضمن 311 فائزا بجوائز اجمالية تصل الى 18 مليون ميل، لافتا الى أن الفائز الأول يحصل على مليون ميل، فيما يحصل الفائز الثاني على 500 الف ميل، ويحصل الفائز الثالث الى السادس على 250 الف ميل، ويحصل الفائز السابع الى الحادي عشر على 100 الف ميل، ويحصل 300 فائز على 50 الف ميل لكل منهم.

وأوضح أن العميل يحصل على فرصه واحدة لدخول السحب لقاء كل 1 د.ك من مجموع المشتريات المحلية، ويحصل على فرصتين لدخول السحب لقاء كل 1 د.ك من مجموع المشتريات العالمية، مبينا أن ذلك يندرج على العمليات الشرائية فقط والعمليات التي تتم عبر الأونلاين.

وأضاف ياسين: "تتيح بطاقة "بيتك" نادي الواحة مسبقة الدفع إلى جانب ميزاتها الشرائية والخصومات الفريدة التي تقدمها، ربح أميال من نادي "الواحة" مع كل عملية شراء، يمكن استبدالها للحصول على تذاكر سفر مجانية على متن الخطوط الجوية الكويتية، أو لترقية درجة السفر."